جامعة القاهرة
فرع الفيوم
كلية دار العلوم

د. عادل محمد على

العقل
عنـد
الغزالى

المقدمة :

ترجع أهمية البحث وسبب إختيارنا لدراسته إلى عدة نقاط أهمها ما يلى :-

بادئ ذى بدء نقصد بالعقل هنا النظر العقلى أو العقلانية والمعقولية فى فكر الغزالـــى ، دون الحاجة للرجوع إلى المفاهيم المختلفة أو المصطلحات الأخرى التى تتمـــاثل أو تختلـــف مـــع مصطلح العقل .

لذا سيكون منهجنا الدخول مباشرة فى دراسة العقلانية النظرية عند الغزالى من خلال كتاباتـــه التى نظن أنها تفيد المقصود من هذا البحث وتفى بالمطلوب .

ومن مؤلفاته التى سنستعين بها على سبيل المثال " إحياء علوم الدين والإقتصاد فى الاعتقـــاد والمنخول من تعليقات الأصول . وإن كانت مؤلفاته غزيرة إلا أننا نجد فى هذه الكفاية لـــهذا البحث المحدود بمحاولة التعرف على مدى العقلانية والنظرة العقلية الخالصة عند الغزالـــى ، بإعتباره إمام أهل السنة وقد هاجم الفلاسفة فى تهافته .

وهنا تمكن مشكلة البحث والتى نريد من خلال التعرف على العقلانية الخالصة النظرية عنده ، هل هدم الفلاسفة ومعهم العقل . أم أنه إحتفظ بالعقل أو بقدر من العقلانية فى فكره ؟

هذه هى المشكلة الجوهرية التى يدور حولها البحث .

لذلك سنحاول معرفة مدى الإقتراب أو الإبتعاد عن الفكر الاعتزالى العقلانـــــى ، فـــى نظـــرة موضوعية دون الانحياز إلى أى رأى إلا بالنص الموثق الذى نطمئن إليه مع النظرة التحليلية التى تفيد فى دراسة الموضوع .

وإن كان تأثره بالسابقين من الفلاسفة الإسلاميين واليونان ، وهذا أمـــر نـــراه قـــد أفـــردت دراسات سابقةله بالإضافة إلى أن مثل هذا سيوسع دائرة البحث ويدخلنا فى تفريعات أخـــرى

تخرجنا عن الهدف الرئيسى ، لذا سنحاول التعرف على العقلانية النظرية الخالصة فى فكـــرة مباشرة حيث أن البحث محصور بمشكلة محدودة كما ذكرنا .

أولاً : سنتعرف على مفهوم طبيعة العقل مع ذكر الإختلافات حول هذه الطبيعة ورأى الغزالـــى فى ذلك حتى نتعرف على شرف العقل والمعرفة العقلية . ومدى إرتباط قدرات وحدود العقـــل بالمعرفة الشرعية مع المناقشة الموضوعية لقدرة العقل على إدراك ما فى الأفعال من الحسن أو القبح مع تحليل للنصوص العقلية والنقلية حول هذه المسألة مع كشف رأى الغزالـــى فـــى السند الشرعى والبرهان العقلى ومدى الارتباط بينهما وما علاقة العقل بالسماع .

هل هى علاقة تلازم أم تكامل ؟

وإذا كان الشرع والنقل مدرك بالنظر والعقل . فكيف جمع الغزالى بينهما بعد أن هدم البراهين العقلية الفلسفية ؟ .

ثانياً : بعد أن نتعرف على الجانب النظرى فى فكر الغزالى حول العقل والعقلانية ، نحاول أن نعطى مثالاً واحداً على الجانب العقلى العملى التطبيقى فى فكره من خلال التعرف على رأيـــه فى مسألة الشكر ، ومدى العقلانية التحليلية عنده وإرتباطها بالتطبيق العملى .

ويرجع إختيارنا لفضيلة الشكر عنده ، أن الشكر يحتل مقاماً رفيعاً عند الله تعالى وقد إقـــترن بالذكر . لذا سنقتصر على دراسة فضيلة الشكر دون التعرض لباقى المقامات مـــن بـــاب أن دراسة هـــذا الجـــانب يفـــى بـــالغرض وهـــو الاشـــارة إلـــى الجـــانب العملـــى للمفـــهوم العقلى عند الغزالى .

لذا سنقدم هذا الجانب بالتعرف على فضيلة الشكر وحقيقته كما يراه طريقاً يسلكه الســالكون . فهو ينطوى على جانب عملى ومجاهده علمية .

وكما يرى ، أن هذه الفضيلة ، تعتمد على علم وحال وعمل .

كما سنتعرف على مدى إدراك العقل لفضيلة الشكر .

وإذا كان الغزالى يعتبر أن الشكر طاعة ، والطاعة لله واجبة ، فهل يعتبر أن الشكر واجـــب ؟ وهل هو واجب شرعى أم واجب عقلى ؟

هذا ما سيتضح من خلال ثنايا هذا البحث.

وبالله التوفيق

١. طبيعة العقل

للعقل أهمية كبرى لدى الفكر الإنسانى على مر العصور .

ونجد أنه فى الفكر الإسلامى أخذت قضية العقل جانباً كبيراً من فكر كل من الفلاسفة والمتكلمين . والمعتزلة وهى المدرسة العقلية فى الإسلام غالوا فى شأن العقل وجعلوا له مكان الصدارة فى فكرهم من حيث أنه نعمة الله على خلقه من البشر ، وبالعقل يمكن إدراك العلل والغايات والوقوف على الحسن والقبيح . وإن كان الشرع يشترط لصحة التكليف سلامة العقل . وبالعقل يمكن إدراك وجود الله وإدراك العناية الإلهية وبديع صنع خلق الله .

ولما كان العقل يحتل هذه المكانة وجدنا كلا من الفلاسفة والمتكلمين أدلوا بدلوهم فى هذه المسألة . ونجد أن العقل عند المتكلمين يرد على عدة معان ، منها من يعتبره قوة غريزية فطر عليها الإنسان وبها يدرك المعقولات ، ونجد مثل هذا المعنى عند بعض السلفيين كما ورد عند الإمام أحمد بن حنبل الذى إعتبر أن " العقل غريزة والحكمة فطنة "[(١)]
وهذا مؤداه أن العقل غريزة فطريه فى الإنسان .

بل إن بعض الحنابلة ذهب إلى أن " العقل ضرب من العلوم الضرورية "[(٢)] وهذا يعنى أن ثمة من يعتبر العقل غريزة ، والبعض يعتبره مجموعة من العلوم الضرورية . فهل هذا يعنى افتراقا فى المعنى أم إتفاقا ؟ وأين الغزالى من ذلك كله ؟ من وجهة نظر ابن تيمية أن هذا لا يعنى إفتراقا ولكن " كلاهما صحيح فإن العقل فى القلب مثل البصر فى العين يراد به الادراك تارة ، ويراد به القوة التى جعلها الله فى العين يحصل بها الادراك . فإن كل واحد من علم العبد ، وإدراكه ، ومن عمله وحركته حول ، ولكل منهما قوة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله "[(٣)]

---

(١)ابن تيمية . المسودة فى أصول الفقه . جمع شهاب الدين أبو العباس الحنبلى . دار الكتاب العربى . بيروت . لبنان . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد . ص٥٥٦ .

(٢)على بن محمد البعلى الحنبلى "ابن اللحام" ت ٨٠٣هـ . المختصر فى أصول الفقه . مطبوعات جامعة أم القرى . مكة المكرمة . تحقيق الدكتور محمد مظهر . سنة ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م . ص٣٧٠ .

(٣)ابن تيمية . الاستقامة . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض . تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم . ط١ سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م . الجزء الثانى ص١٦٢.

فإن كان هذا رأى إبن تيمية فما هو رأى الغزالى ؟

نجده يحاول أن يقف على مختلف المعانى التى يرد عليها العقل .

ويقول " فالعقل هو أيضاً مشترك لمعان مختلفة " [1]

وهذا يعنى أن ثمة معان مختلفة يمكن أن نطلق عليها العقل ويوضح ذلك قوله :

" أنه قد يطلق ويراد به العلم بحقائق الأمور فيكون عبارة عن صفة العلم الذى محله القلب ، والثانى أنه قد يطلق ويراد به المدرك للعلوم فيكون هو القلب أعنى تلك اللطيفة . " [2] وهذا يفيد أنه يعنى العلم بحقائق الأمور أو الادراك للعلوم .

" والعقل قد يطلق ويراد به محل الإدراك أعنى المدرك " [3]

وهذا يفيد تعدد المعانى التى يمكن أن نطلق عليها معنى العقل ، وبالاجمال نجد أن طبيعة العقل يعبر عنها كل واحد من وجهة نظره .

فنجد من يعتبره غريزة فطرية فى الإنسان كالإمام أحمد بن حنبل وبعض السلف . وذهب الحنابلة إلى اعتباره ضرب من العلوم الضرورية .

وقال ابن تيمية كلاهما صحيح . وذكر الغزالى أن ثمة معان مختلفة يطلق عليها العقل . كالعلم بحقائق الأمور والعقل المدرك للعلوم وصفه العالم ويراد به محل الادراك .

ويقول الغزالى بعد ذلك قد إنكشف لك أن معانى هذه الأسماء موجودة . . . وهذه أربعة معان يطلق عليها الألفاظ الأربعة . . . والألفاظ الأربعة بجملتها تتوارد عليها .

لذلك نجد أن أكثر العلماء قد إلتبس عليهم إختلاف هذه الألفاظ وتواردها .

وعلى ذلك يرى أن بعض العلوم الضرورية إذا أمكن أن نسميها عقلاً فهذا صحيح ولكن ما لا يقبله هو أن يقتصر حد العقل على هذه العلوم فقط . ورفض المعانى الأخرى .

بل إنها جميعاً مسميات للعقل . ولا يرجح معنى على معنى

وهذا ما سيتضح من خلال تفسيره للإختلافات حول طبيعة العقل .

---

(١) الغزالى . إحياء علوم الدين . دار الجيل . بيروت . ط١ سنة ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م . جـ٣ . ص١١٤ .

(٢) الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ٣ . ص١١٤ .

(٣) المصدر السابق . جـ٣ . ص١١٥ .

٢. الاختلافات حول طبيعة العقل

إن كانت طبيعة العقل يمكن ردها إلى الغريزة الفطرية أو العلوم الضرورية أو العلم بحقائق الأمور أو الادراك . فهذا يولد شعوراً بإختلاف طبيعة العقل . وهذه المشكلة يدركها الغزالى ويوضحها بقوله أن " العقل اسم يطلق بالاشتراك على أربعة معان " (١)

ولكل معنى من هذه المعانى مدلول كما أوضح ذلك الغزالى . " ونجد أن بعض المتقدمين من المتكلمين يسمى الحس عقلاً بمعنى أنه معقول . وهذا قول أبى الهذيل وبعضهم يطلقه على العلم ، وإنما سمى عقلاً لأن الإنسان يمنع نفسه به عما لا يمنع المجنون نفسه عنه . " (٢)

وهذا التباين بين معانى العقل من الحس إلى العلم سبب فى إختلاف الناس حول العقل كما يرى ذلك الغزالى " وهذا يعنى أن العقل وحقيقته اختلف فيه الناس وذهل الأكثرون عن كون هذا الاسم مطلقاً على معان مختلفة . فصار ذلك سبب إختلافهم . " (٣)

ومع ذلك يذهب البعض إلى أن تفاوت العقول لا يكون إلا بالعوارض . وأنه لا تتفاوت العقول بين الناس حيث أن " العقول لا يجوز أن تتفاوت ، لكون العقل مناط التكليف ، أى متعلقة ، ومتعلق التكليف لا يتفاوت بأصل الفطرة ، وإنما يتفاوت بالعوارض ، ولا إعتداد بذلك . والرجال والنساء فى التكليف على السواء ، فلابد من الإستواء فيما هو مناط له وهو العقل." (٤)

ولكن يوضح الغزالى أن العقل يطلق على معان يذكرها فيما يلى :-

القسم الأول : " الوصف الذى يفارق الإنسان به سائر البهائم وهو الذى استعد به لقبول العلوم النظرية . " وتدبير الصناعات الخفية الفكرية " (٥)

---

(١) الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ ص١١١.

(٢) الأشعرى . مقالات الإسلاميين . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . ط١ ١٩٥٠م جـ٢ ص١٥٤.

(٣) الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ ص١١١.

(٤) النسفى (حافظ الدين النسفى) . شرح عمدة الأصول . المكتبة السليمانية بإستانبول . مكتبة بغداد لى وهبى ص٧.

(٥) الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ ص١١١.

وهذا يعنى أن الإنسان بالعقل وحده إمتاز عن سائر المخلوقات وصار لديه الاستعداد للتعلم والتفكر . وبالعقل يعقل الإنسان أموره . وهذا يتفق مع من يرى العقل كالعقال الذى يحكم ويتحكم حيث " أن ذلك مأخوذ من عقال البعير ، وإنما سمى عقاله عقالاً لأنه يمنع منه ، وبعضهم يرى أنه القوة على اكتساب العلم . وبعضهم يرى أنه العلم الضرورى . "(١)

وهو الذى يراه المحاسبى حيث ذكر أن العقل غريزة بها يستطيع الإنسان التعرف على مختلف العلوم ومعر فة الأشياء . وليس مجرد علوم ضرورية فقط . لذلك نراه يقول عن العقل " إنه غريزة يتهيأ بها إدراك العلوم النظرية وكأنه نور يقذف فى القلب به يستعد لإدراك الأشياء . ولم ينصف من أنكر هذا ورد العقل إلى مجرد العلوم الضرورية . "(٢)

وهذا ما يراه الغزالى من أن الإنسان إنما إمتاز بإمتلاكه القدرة على الإدراك ويرى أن " مفارقة الإنسان البهيمة فى ادراك العلوم النظرية بغريزة يعبر عنها بالعقل . "(٣)

وأن " نسبة هذه الغريزة إلى العلوم كنسبة العين إلى الرؤية . "(٤)

وعلى هذا يذهب الغزالى إلى تقدير العقل وقدرته على أصدار الأحكام العامة واستخلاصها من الأمور الجزئية .

فيقول " العلوم الكلية الضرورية من خواص العقل ، إذ يحكم الإنسان بأن الشخص الواحد لا يتصور أن يكون فى مكانين فى حالة واحدة . وهذا حكم منه على كل شخص ، ومعلوم أنه لم يدرك بالحس إلا بعض الأشخاص ، فحكمه على جميع الأشخاص زائد على ما أدركه الحس . فإذا فهمت هذا فى العلم الظاهر الضرورى فهو فى سائر النظريات أظهر . "(٥) هكذا يرى الغزالى أن من معانى العقل تلك الخصيصة التى امتاز بها الإنسان عن سائر المخلوقات فى قدرته على التعليم واستعداداته لقبول العلوم النظرية .

---

(١)الأشعرى . مقالات الإسلاميين . جـ٢ ص١٥٤.

(٢)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ . ص١١١.

(٣)المصدر السابق . جـ١ . ص١١١.

(٤)المصدر السابق . جـ١ . ص١١١.

(٥)الغزالى إحياء علوم الدين . جـ٣ ص١١٩.

القسم الثانى : " هى العلوم التى تخرج إلى الوجود فى ذات الطفل المميز بجواز الجـائزات ، واستحالة المستحيلات ، كالعلم بأن الاثنين أكثر من الواحد ، وأن الشخص الواحـد لايكون فى مكانين فى وقت واحد . " (١) ومثل هذا المعنى يفيد أن العقل يمكـن أن يطلق على ما نسميه بالعلوم الضرورية .

وقد ورد عند المتقدمين من المتكلمين مثل هذا المعنى حيث أن " بعضهم يـرى أنـه العلـم الضرورى " (٢) كما ذكروا فى حد العقل " أنه بعض العلـوم الضروريـة . كـالعلم بجـواز الجائزات واستحالة المستحيلات " (٣) ويؤكد الغزالى أن هذا الرأى " صحيح فى نفسـه . لأن هذه العلوم موجودة وتسميتها عقلاً ظاهراً . " (٤)

ومع ذلك نجده يقرر حقيقة أنه وإن كانت بعض العلوم الضرورية يمكن أن نطلق عليها عقلاً إلا أنه يرفض تماماً أن يقتصر حد العقل على هذه العلوم فقط .

فيقول " وإنما الفاسد أن ننكر تلك الغريزة ويقال " لا موجود إلا هذه العلوم . " (٥)

هكذا يقرر الغزالى أن معانى العقل متعددة وهذا التعدد لا يرجع معنىعلى معنىويرى أنه من الفاسد حقا أن ننكر معنى نقرر أنه لا موجود إلا هذا .

بل إن اختلاف معانى العقل موجودة . وهذا هو ما يريد الغزالى إثباته والتأكيد عليه .

القسم الثالث : " علوم تستفاد من التجارب بمجارى الأحوال . فإن مـن حنكتـه التجـارب ، وهذبته المذاهب يقال أنه عاقل فى العادة . ومن لا يتصف بهذه الصفة فيقال إنه غبى غمـر جاهل . فهذا نوع آخر من العلوم يسمى عقلا . " (٦)

فإن كان القسم الأول هو ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات والقسم الثانى يمثل العلوم الكلية الضرورية .فها هنا علوم تستفاد من الخبرات والتجارب .

---

(١)المصدر السابق . جـ١ . ص١١١.

(٢)الأشعرى . مقالات الإسلاميين . جـ٢ . ص١٥٤.

(٣)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ ص١١١.

(٤) المصدر السابق . جـ١ . ص١١١.

(٥) المصدر السابق . جـ١ . ص١١١.

(٦)الغزالى إحياء علوم الدين جـ١ ص١١١.

وهذا يعنى أن العقل الأصل فى العلوم التى تستفاد من الخبرات . وإن كان هذا يعد جانبا من جوانب عدة يطلق عليها العقل . ولكن نرى المعتزلة ذهبوا إلى النقول :-

" ولسنا نمتنع من وصف العقل بأنه جوهر إذا أريد بذلك أنه الأصل للعلوم وإن كان ذلك مخالفا للغة وللاصطلاح . فإن أرادوا به هذا المعنى فقد أصابوا المعنى وأخطأوا اللفظ . "(١)

وهذا يفيد أن اعتبار العقل أصل للعلوم أمر يتفق فيه رأى الغزالى مع المعتزلة .

القسم الرابع : " أن تنتهى قوة تلك الغريزة إلى أن يعرف عواقب الأمور ويقمع الشهوة الداعية إلى اللذة العاجلة ويقهرها . فإذا حصلت هذه القوة سمى حاصلها عاقلا من حيث أن إقدامه وإحجامه بحسب ما يقتضيه النظر فى العواقب " لا بحكم الشهوة العاجلة " (٢)

وهذه أيضا من خواص الإنسان التى بها يتميز عن سائر الحيوان حيث يمكنه التميز بين العواقب المترتبة على الأمور بصورة عقلانية . لا بحكم شهوة عاجلة مصرعة . وقد ذهب المعتزلة إلى أن " العقل عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت من المكلف ، صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف " (٣)

وقالوا أن العقول لا يجوز أن تتفاوت ، لأن العقل مناط التكليف فلا يجوز أن يتفاوت . وحلا للإشكال هذا قالوا أن التفاوت إنما يكون بالعوارض وبناءا عليه " فلابد من الإستواء فيما هو مناط له وهو العقل . " (٤)

وفى قول المعتزلة بأن العقل جملة من العلوم بها يصح النظر والاستدلال اقتراب من رأى الغزالى القائل بأن العاقل يملك من قوة الغريزة ما يمكنه من إدراك عواقب الأمور فهذا فى حاجة إلى استدلال ونظر . أما بخصوص تفاوت العقول فقالوا إنما يكون بالعوارض .

---

(١)القاضى عبد الجبار . المغنى . الجزء الحادى عشر . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة . مطبعة مصطفى البابى الحلبى وشركاه . ١٣٨٢هـ ، ١٩٦٥م . ص٣٧٧.

(٢)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ . ص١١٢.

(٣)القاضى عبد الجبار . المغنى . جـ١١ . ص٣٧٥.

(٤)على بن محمد البعلى الحنبلى "ابن اللحام" . المختصر فى أصول الفقه . ص٣٨.

ولكن نرى أن العقول متفاوتة الافهام . ولذلك أورد الغزالى أربعة أقسام فى مفـــهوم العقــل وهذا يعنى أن ثمة إختلافات عدة فى "حد العقل" .

ويرجع هذا إلى الاختلاف والتفاوت . هذا أمر محس ومعقول وأيده النص . وقـــد جعــل الله تعالى الناس درجات متفاوته بل وجعل البعض درجات فوق بعض .

لقوله تعالى " بعضهم فوق بعض درجات " (١)

"فالعقل فضل من الله وموهبة منه وفضل الله تتفاوت بحسب قابليته المحل واستعداده ، فيزيد وينقص لكونه فاعلاً مختاراً ، ألا يرى فى بعض الأطفال أنه يجرى على يده ولسانه بعقله ما يعجز عنه الرجل المسن " (٢) والإجماع " بأن كل الناس يقولون عقل فلان قليل ، وعقل فلان أكثر من عقل فلان ، وفلان غير عاقل . " (٣)

وهذا يعنى أن الاختلاف حول طبيعة العقل إنما يرجع إلى تعدد معانى العقل كما ذكرها الغزالى . ونجد أن التقسيم الوارد عنده " الأول هو المنبع والثانى هو الفرع الأقرب إليه والثالث فرع الأول والثانى ، إذ بقوة الغريزة والعلوم الضرورية تستفاد علوم التجارب . والرابع هو الثمرة الأخـــيرة وهـــى الغايــة القصـــوى . فـــالأولان بـــالطبع والأخـــيران بالاكتســـاب ". (٤)

وعلى هذا يصرح الغزالى بالاختلاف فى العقل بقوله " قد اختلف الناس فى تفاوت العقل ". (٥) ويبين كنه هذا الاختلاف والتفاوت بقوله " التفاوت يتطرق إلى الأقسام الأربعة

---

(١)سورة الزخرف آية ٣٢

(٢)النسفى - شرح عمدة الأصول - ص٨.

(٣)محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذانى - التمهيد فى أصول الفقه - مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط١ - ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م - تحقيق د.مفيد محمد ود.محمد بن على بن إبراهيم - جـ٢ - ص٥٥.

(٤)الغزالى - إحياء علوم الدين - جـ٣ - ص١١٣.

(٥)الغزالى - إحياء علوم الدين - جـ١ - ص١١٤.

سوى القسم الثانى وهو العلم الضرورى بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات . فإن من عرف أن الإثنين أكثر من الواحد عرف أيضاً استحالة كون الجسم فى مكانين وكون الشئ الواحد قديماً وحادثاً ، وكذا سائر النظائر ، وكل ما يدركه محققاً من غير شك . وأما الأقسام الثلاثة فالتفاوت يتنظرق إليها .[١]

هكذا يذهب الغزالى إلى إيضاح كيفية الاقرار باختلاف وتفاوت العقول . حيث أن " إنقسام الناس إلى من يتنبه من نفسه ويفهم وإلى من لا يفهم إلا بتنبيه وتعليم وإلى من لا ينفعه التعليم أيضاً ولا التنبية .[٢]

بل وفى النهاية يقرر أن " إختلاف النفوس فى غريزة العقل .[٣]

وهذا ما نراه أن العقل من حيث هو كذلك فهو قسمة بين جميع البشر فكل إنسان له عقل ولكن يأتى الاختلاف فى تفاوت الافهام والقدرات العقلية فهذا ذكر وهذا غبى وبينهما درجات متفاوته من المستويات . بل إن الله تعالى جعل الناس درجات سواء فى الأرزاق أو الافهام وهذه حقيقة يقررها المنطق والشرع .

أى أن العقل من حيث كونه كذلك فهو موجود عند سائر الخلق من البشر ولكن يأتى التفاوت والاختلاف من تفاوت واختلاف قدرات ذلك العقل . وعلى هذا يمكن القول أن الاختلاف ليس على العقل من حيث هو ذلك ولكن على القدرات والإمكانيات والطاقة على التعقل فهى تختلف من إنسان لآخر . قد تزيد وقد تنقص .

وعلى ذلك يذهب إلى القول قد يكون سبب التفاوت فى العلم المعرف لغائلة تلك الشهوة . فإن كان التفاوت من جهة الشهوة لم يرجع إلى تفاوت العقل ، وإن كان من جهة العلم فقد سمينا هذا الضرب من العلم عقلاً أيضاً ، فإنه يقوى غريزة العقل .

فيكون التفاوت فيما رجعت التسمية إليه . وقد يكون بمجرد التفاوت فى غريزة العقل . ولذلك يؤكد على أن العقل فى ميدان العقيدة يجب أن يسترشد بالشرع حتى يأمن عواقبه .

هذا ما سيتضح فى التعرف على شرف رتبة العقل .

---

(١)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ . ص١١٤.

(٢)المصدر السابق . جـ١ . ص١١٥.

(٣) المصدر السابق جـ١ . ص١١٥.

٣. شرف العقل

إذا كان الإنسان إنساناً بما يعقل ، فقد ميزه الله تعالى عن سائر المخلوقات بالعقل ولهذا يكون للعقل شرف أيما شرف . ويرى الغزالى أن أهمية وشرف العقل أمر واضح " فشرف العقل مدرك بالضرورة " (١)

وخصوصاً أنه بالعقل يدرك الإنسان المصلحة الفائقة فى كسب سعادة الدنيا وكذلك السعادة الأخروية وذلك بالعقل المسترشد بالنور الإلهى والسنه النبوية .

" فكيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة فى الدنيا والآخرة " (٢)

لأن الغزالى يعتبر العقل فى مكانه سامية " العقل منبع العلم ومطلقه وأساسه . "(٣) وهذه الشرفية والدرجة إنما من كون العقل منبع العلوم وأساسها .

ويرى الشهر ستانى أنه " لا تعرف المعارف إلا بالعقل ولا تجب المعارف إلا بالسمع . "(٤)

بمعنى أن العقل يدرك المعارف إدراكاً علمياً ولكن الوجوب الشرعى إنما يدركه العقل من خلال السمع وحول هذا المعنى يقول الغزالى " العلوم العقلية تنقسم إلى دنيوية وأخرويه ... وقوة العقل لا تفى بالأمرين جميعاً فى الغالب . "(٥)

أى التعرف على العلوم الدنيوية على اختلافها يكون بالعقل . إما التعرف على مرادات الله تعالى من عباده فمرجعه الشرع لأن العقل لا يملك القدرة على الوفاء بالاثنين معاً .

لأن مرادات الله تعالى متمثلة فى أوامره ونواهيه تعالى وهذا ما ورد بالشرع .

" ولتميز ما يحبه الله تعالى عما يكرهه مدركان ، أحدهما السمع ومستند الآيات والأخبار ، والثانى بصيرة القلب وهو النظر بعين الاعتبار وهذا الأخير عسير ، فلذلك أرسل الله تعالى الرسل . " (٦)

---

(١)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ١ ص١٠٨.

(٢) المصدر السابق . جـ١ . ص١٠٨.

(٣) المصدر السابق . جـ١ . ص١٠٨.

(٤)الشهر ستانى . نهاية الإقدام فى علم الكلام . ص٣٩٣.

(٥)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ٣ . ص١٣١.

(٦)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ٤ ص٣٤٥ ، ٣٤٦.

وفى الشرع تبيان لحدود الله تعالى فالعقل وإن أدرك المعقولات إلا أنه يتعرف على المــوادات العلية والحدود الإلهية من خلال التنزيل .

و " إعلم أن القلب بغريزته مستعد لقبول حقائق المعلومات ولكن العلوم التى تحل فيه تنقسم إلى عقلية وإلى شرعيه ، والعقلية تنقسم إلى ضرورية ، ومكتسبه ، والمكتسبه إلى دنيويه وأخرويه ، وأما العقلية فتعنى بها ما تقضى بها غريزة العقل ولا توجد بــالتقليد والسماع . وهى تنقسم إلى ضرورية لا يدرى من أين حصلت وكيف حصلت ... وإلى علوم مكتسبة وهى المستفادة بالتعليم والاستدلال وكلا القسمين يسمى عقلاً ."[1]

و " أن ما لا يعلم بالضرورة ينقسم إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع . وإلــى مــا يعلم بالشرع دون العقل ، وإلى ما يعلم بهما "[2]

وهنا نجد شرف العقل فى إدراكه مختلف العلوم الدنيوية والدينية . حيث يكون أدراكه للعلوم الدنيوية بالنظر والتقدير والتفكير ويكون إدراكه للعلوم الشرعية بالعقل والسماع ويزيد فــى شرف العقل تبصره .

" فمثال العقل البصر السليم .. ، ومثال القرآن ، الشمس المنتشرة الضياء . . . فــالمعرض عن العقل بنور القرآن ، مثاله المتعرض لنور الشمس مغمضا للأجفان فلا فرق بينه وبيــن العميان ."[3]

فشرف العقل يستمد من استبصاره ونقائه من الكدورات . كما أن " القلب جار مجرى العيــن وغريزة العقل فيه جارية مجرى قوة البصر فى العين ."[4]

هكذا يرى الغزالى أن العقل أشرف صفات الإنسان لأنه به يكتمل التكليف وتدرك العلوم .

فشرف الرتبه أمر لا يحتاج إلى تكلف فى إظهاره لاسيما وأن شرف العلم أن لا نختلف عليــه والعقل منبع العلم ومطلعه وأساسه ، والعلم يجرى منه مجرى الثمرة من الشجر والنور مــن الشمس والرؤية من العين .

---

(١)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـــ٣ ص١٢٩.

(٢)الغزالى . الإقتصاد فى الاعتقاد . المطبعة الأدبية بالقاهرة ط١ . ص٩٤.

(٣) المصدر السابق . ص٣.

(٤)الغزالى إحياء علوم الدين . جـــ٣ ص١٣٠.

وليس يخفى أن العلوم الدينية وهى فقه الآخرة إنما تدرك بكمال العقل وصفاء الذكاء والعقل أشرف صفات الإنسان . . . إذ به تقبل أمانه الله أو به يتوصل إلى جوار الله سبحانه . وأما عموم النفع فلا يستراب فيه ، فإن نفعه وثمرته سعاده الآخرة ."[1] هكذا يقدر قيمة العقل وشرف رتبته .

العلوم العقلية غير كافية فى سلامة القلب وإن كان محتاجاً إليها . كما أن العقل غير كاف فى إستدامه صحة أسباب البدن بل يحتاج إلى معرفة خواص الأدوية والعقاقير بطريق التعلم من الأطباء . أو مجرد العقل لا يهتدى إليه . ولكن لا يمكنه فهمه بعد سماعه إلا بالعقل . فلا غنى بالعقل عن السماع . ولا غنى بالسماع عن العقل . فالداعى إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل . والمكتف بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور . . . فكن جامعاً بين الأصلين . فإن العلوم العقلية كالأغذية ، والعلوم الشرعية كالأدوية ."[2]

وبناءاً على ذلك فالعقل وحدة لا يكفى وإن كان قادراً على إدراك مختلف العلوم الدينية والدنيوية إلا أنه لا غنى له عن السماع .

بل ويربط الغزالى بينهما فلا غنى للسماع عن العقل إذ بدون العقل يبطل التكليف لمن سلب عقله . كما أنه لا غنى عن العقل للسماع لأن مجرد العقل لا يهتدى .

فإن كان شرف الإنسان بإمتلاكه العقل . وبالعقل يستبصر الإنسان طريق السعادة فى الدنيا والآخرة . كما أن العقل منبع العلوم ومصدرها . حيث لا تعرف العلوم والمعارف إلا بالعقل . وإن كانت العلوم العقلية من دنيوية وأخروية فإن العقل يمتلك ناصية الأمور فى العلوم الدنيوية بينما يرى الغزالى أن العلوم الأخروية لما فيها من محارم وحدود وهذه الحدود مصدرها الشرع .

لذا كان العقل لا يفى بالأمرين معاً ولكن مرادات الله تعرف من عند الله . فيتكامل العقل مع النقل . وشرف رتبه العقل أنه يدرك المعارف . ويدرك النقل بالعقل وبدونه تسقط التكاليف . ويظهر ذلك من خلال التعرف على القدرات والحدود العقليه .

---

(١)المصدر السابق . جـ١ . ص٢٢.

(٢)الغزالى إحياء علوم الدين جـ٣ ص١٣٠.

٤. قدرات وحدود

إذا كان الغزالى يقدر قيمة العقل وشرف رتبته إلى حد الربط بين العقل والشرع ربطاً تلازمياً " فلا غنى بالعقل عن السماع ولا غنى بالسماع عن العقل ." [١]

بل يقرر أن " العقل أشرف صفات الإنسان ." [٢]

فهل هذه الشرفية العقلية ترقى إلى حد القدرات والحدود العقلية بمعنى العقل على شرفه هل يستطيع وحده أن يدرك الحسن والقبح فى الأشياء.وبادى ذى بدء نرى أن مسألة الحسن والقبح من المسائل الكلامية الهامة التى وردت لدى المتكلمين فإن كان الحسن والقبح يمكن أن يرد على وجوه ثلاث فإما أن يكون الحسن حسن لذاته والقبيح قبيح لذاته .

- وإما إن يكون الحسن حسن بصفته والقبيح قبيح لصفته .
- والأمر الثالث هو أمر تعلقهما بالثواب أو العقاب .

" وإنه لا نزاع فى أن الأولين مأخذهما العقل ، وإنما النزاع فى الثالث ." [٣]

وهذا يعنى أن الحسن أو القبح لذاته والحسن أو القبح لصفته يمكن للعقل إدراك ذلك .أما كون الحسن متعلق الثواب والقبح متعلق العقاب فهذا فيه نظر .

" فالحسن والقبح قد يعنى بهما كون الشىء ملائما للطبع أو متأخرا ، وبهذا التفسير لا نزاع فى كونهما عقليين . وقد يراد بهما كون الشىء صفته كمال أو صفة نقص ، كقولنا العلم حسن والجهل قبيح . ولا نزاع أيضا فى كونهما عقليين بهذا التفسير . وإنما النزاع من كون الفعل متعلق الذم عاجلا وعقابه أجلاً ." [٤]

---

(١)الغزالى - إحياء علوم الدين جـ٣ ص١٣٠.

(٢)المصدر السابق جـ١ ص٢٢ .

(٣)الشوكانى - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - طبع مصطفى البابى الحلبى ط١ سنة ١٣٥٦هـ،١٩٣٧م ص٧ .

(٤)محمد بن عمر بن الحسين الرازى ت٦٠٦هـ - المحصول فى علم أصول الفقه - مطبوعات جامعة الإمام / محمد بن سعود الإسلامية -الرياض سنة ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١م-تحقيق طه جابر العلوانى - الجزء الأول - ص ١١٦.

ويذهب الغزالى إلى القول بان الحسن عندنا ما حسنة الشرع بالحث علية ، والقبيح ما قبحه بالزجر عنة والذم عليه . "[١] وهذا يعنى أنه يرد الثواب أو العقاب إلى الشرع حيث بأوامره ونواهيه ندرك الحق أو القبيح من ناحية . ومتعلقهم من ذم أو مدح ، عقاب ، أو ثواب.

كما إن الغزالى يوضح مجال العقل بقولة إن استحسان مكارم الأخلاق ...... واستقباح الكذب أطبق علية العقلاء مع تفاوت قرائحهم ."[٢]

وهذا يفيد أن للعقل القدرة على الاستحسان أو الاستقباح للأفعال . أما ثواب ذلك أو العقاب فيرجعه الغزالى إلى المصدر الشرعى حيث حدود الله وأوامره ونواهيه وهى المحددات للثواب والعقاب بقدر الامتثال والانصياع .ويذهب الجوينى إلى أن أوامر الشرع ونواهيه إنما هى المرجع فى التحسين أو التقبيح لقولة " من أحكام الشرع التقبيح أو التحسين ،وهما راجعان إلى الأمر والنهى ، فلا يقبح شئ فى حكم الله تعالى لعينه كما لا يحسن شىء لعينة . "[٣]

وهذا الرأى لا يدع مجالا للعقل فى هذه المسالة إنما مردها للشرع .

وفى هذا رد على القائلين بالتحسين لذاته أو التقبيح لذاته . وسلك هذا الطريق الحنابلة أيضا بقولهم " وطريق وجوب النظر والاستدلال فى معرفة الله سبحانه السمع دون قضية العقل ، ولا مجال للعقل فى تحسين شئ من المحسنات ، ولا تقبيح شئ من المقبحات .ولا إثبات شئ من الواجبات ، ولا تحريم شئ من المحظورات ، ولا تحليل شئ من المباحات . فإنما يعلم ذلك من جهة الرسل الصادقين من قبل الله تعالى ، ولو لم يرد الحكم والأمر من قبل الله تعالى لما وجب على العقلاء معرفة شئ من ذلك . "[٤]

---

(١)الغزالى . المنخول من تعليقات الأصول . دار الفكر . دمشق . ط٢ سنة ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م . تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو . ص١٢.

(٢)المصدر السابق . ص١٢.

(٣)أبو المعالى عبد الملك بن عبدالله الجوينى ت ٤٧٨هـ . البرهان فى أصول الفقه . تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب . توزيع دار الأنصار بالقاهرة . ط٢ . سنة ١٤٠٠هـ . جـ١ . ص٨٧.

(٤)القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين الفرار الحنبلى ت ٤٥٨هـ . المعتمد فى أصول الدين . تحقيق وديع زيدان حداد . دار المشرق بيروت . لبنان . ص٢١.

وهذا يفيد أنه لولم يرد الشرع بتحسين الحسن أو تقبيح القبيح لما وجب.وأنه لا يجب شئ إلا ما ورد به النص القرآنى والحديث النبوى .

ولكن عند ابن القيم " تحقيق القول فى هذا الأصل العظيم أن القبيح ثابت للفعل فى نفسه ، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة . "(١)

ويذهب المعتزلة إلى تحقيق القول فى هذه المسألة فيقول القاضى عبد الجبار " والطريق إلى معرفة أحكام هذه الأفعال ، من وجوب وقبح وغيرها ، هو كالطريق إلى معرفة غير ذلك . ولا يخلوا إما أن يكون ضروريا أو مكتسبا ، والأصل فيه أن أحكام هذه الأفعال لابد من أن تكون معلومة على طريق الجملة ضرورة ، وهو الموضع الذى يقول إن العلم بأصول المقبحات والواجبات والمحسنات ضرورى . وهو من جملة كمال العقل . ولو لم يكن ذلك معلوما بالعقل لصار غير معلوم أبدا .لأن النظر والاستدلال لا يتأتى إلا ممن هو كامل العقل ، ولا يكون كذلك إلا وهو عالم ضرورة بهذه الأشياء ليتوجه عليه التكليف . "(٢)

وفى حين يعول القاضى عبد الجبار على العقل فى إدراك المحسنات والمقبحات والواجبات وأن هذا العلم ضرورى . بل ويعتبره من جملة كمال العقل . وصار متوجه عليه التكليف .

بينما نجد أن الغزالى مع إعتبارد أن الاستحسان والاستقباح مدرك بالضرورة لقوله " وإن استحسان مكارم الأخلاق من الشكر والاحسان وانقاذ الغرقى والهلكى ، واستقباح الكذب والإيلام ، أطبق عليه العقلاء مع تفاوت قرائهم ، فدل على أنه مدرك بالضرورة . "(٣)

فإن كان المعتزلة ترى أ، العقل وحده يدرك الحسن والقبح فى الأشياء والأفعال . وأن هذا الإدراك من الضروريات ومن جملة كمال العقل . لأن النظر والاستدلال يأتى ممن هو كامل العقل لذا وجب عليه التكليف

لكن الغزالى مع إعتباره أن الإستحسان والإستقباح مدرك بالضرورة .

---

(١)أبو عبد الله محمد بن أبى بكر (ابن القيم الجوزيه) . مفتاح دار السعادة . دار المشرق . بيروت . لبنان . تحقيق الدكتور وديع زيدان حداد . جـ٢ . ص٧.

(٢)القاضى عبد الجبار . المحيط بالتكليف . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر . الدار المصرية للتأليف والترجمة . تحقيق عمر السيد عزمى . ص٢٣٤.

(٣)الغزالى . المنخول من تعليقات الأصول . ص١٢.

فهذا يعنى أن العقل مدرك بالضرورة القبح والحسن لكن التحسين والتقبيح عند الغزالى وما يترتب عليه من ثواب وعقاب إنما يكون مصدره الشرع لقوله " لا يستدرك حسن الأفعال وقبحها بمسالك العقول ، بل يتوقف دركها على الشرع المنقول ، فالحسن عندنا ما حسنه الشرع بالحث عليه ، والقبيح ما قبحه بالزجر عنه والذم عليه . "(١) ولتحقيق مثل هذه المسألة نرى أنه يجب أن نفصل بين الحسن والقبيح وتعلقهما بالثواب والعقاب . ونحن نرى أن المعتزلة على حق فى قولهم أن الحسن والقبح ثابتان فى الأفعال فى نفسها .

لما ورد بالقرآن الكريم ما يؤكد ذلك " إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى . " (٢)

فهنا العدل والإحسان والمودة لذى القربى من الأمور التى يحسنها العقل ويدركها والفحشاء والمنكر والبغى من الأمور القبيحة التى يدرك العقل قبحها . وهذا ما أيدته الآيات البينات . فجاء الأمر بالحسن والنهى عن القبيح .

وكذلك قولهم أن العقل يدرك فى الأشياء الحسن والقبح أمر يتفق مع النص القرآنى " لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير " (٣)

وقوله تعالى " لعلكم تعقلون " (٤)

و " كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون " (٥)

وهذه الآيات البينات وغيرها مما يدل على قدرة العقل فى الإدراك للحسن والقبح .

وإذا أردنا الوقوف على الحسن والقبح نرى أنهما " بمعنى ملاءمة الطبع ومنافرته ، وصفه الكمال والنقص عقلى ، وبمعنى ترتب الذم عاجلا والعقاب أجلا شرعى خلافا للمعتزلة . "(٦)

---

(١)الغزالى . المتحول من تعليقات الأصول . ص٨٠.

(٢)الأعراف ١٥٧.

(٣)البقرة ٢٤ ، آل عمران ٦٥ ، الأنبياء ١٠ .

(٤)البقرة ٧٣.

(٥)الروم ٢٨.

(٦)تاج الدين عبد الوهاب بن السبكى ت٧٧١هـ . جمع الجوامع . وعليه حاشية البنانى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر . ط٢ . سنة ١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م . جـ١ . ص٥٨.

أى أن تعلق الحسن القبح بالثواب والعقاب فهذا التعلق مأخوذ من الشرع .

ولكننا نجد عند المعتزلة أن الحسن والقبح إما لصفات الأفعال أو لذواتها وثابتان للأفعال .

بمعنى أن " المعتزلة متفقون فيما بينهم على أن الحسن والقبح ثابتان للأفعال ، إما لذواتهما ، أو لصفة من صفاتها ، أو بالنظر إلى الأمور الاعتبارية ، وأن العقل يدرك ذلك فيها ، فيترتب الثواب على حسنها ، والعقاب على قبحها من غير إنتظار للشرع . " (١)

وعلى ذلك يذهب المعتزلة إلى القول " أن الحسن والقبح يستوى فى معرفتها الملحد والموحد. "(٢)

وذلك لأن من يمتلك العقل يمتلك القدرة على معرفة الحسن والقبح لا فرق فى ذلك فى عقيدة أو أخرى . وإن كان جاهلا بالشرع .

" ومعلوم أن الملحدة يعرفون قبح الظلم وإن لم يعرفوا النهى والناهى . " (٣)

ومرجع ذلك عندهم " أن كل عاقل يعلم لكمال عقله قبح كثير من الآلام كالظلم الصريح وغيره ، وحسن كثير منها كذم المستحق للذم وما يجرى مجراه . " (٤)

" أما الحسن فهو إذا فعله القادر عليه لم يستحق الذم على وجه ، أما القبيح فهو فعل له تأثير فى إستحقاق الذم . " (٥)

وعلى هذا نجد أن إجماع المعتزلة على التحسن والتقبيح إنما يرجع إلى اعتقادهم أن الحسن والقبح ثابتان للأفعال لذاتها أو لصفاتها – مما يترتب عليه المدح أو الذم . ولكن الرأى الآخر الذى يرى أن الحسن والقبح لا يترتب عليه ذم ولا مدح إلا ما أوجبه الشرع .

---

(١)القاضى عبد الجبار . فضل الاعتزال . طبقات المعتزلة . لأبى القاسم البلخى . والقاضى عبد الجبار والحاكم الجشمى . تحقيق فؤاد سيد . الدار التوفيقية للنشر . تونس سنة ١٣٩٣هـ . ص١٣٩.

(٢)القاضى عبد الجبار . المحيط بالتكليف . ص٢٥٣.

(٣)القاضى عبد الجبار . شرح الأصول الخمسة . تحقيق الدكتور عبد الكريم قاسم . مكتبة وهبه القاهرة . ط١ سنة ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٥م . ص٣١١.

(٤)المصدر السابق . ص٤٨٤.

(٥)أبو الحسن محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى . ت ٤٣٦هـ . المعتمد فى أصول الفقه . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان . ط١ سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م . جـ١ . ص٤.

حيث ذهب البعض إلى القول أن المعتزلة لم يقصدوا بقولهم أن العقل يـدرك فـى الأشـياء الحسن والقبح ويستنبع ذلك أن يكون العقل هو الحاكم من دون الشرع .

بل كانت هناك نظره منصفه غير متزمته وأصحاب هذا الرأى قالوا أن الحاكم عند المعتزلـة هو الله تعالى مثل سائر أهل الحق من المسلمين . ولكن غايه ما يصبون إليه هو مقدرة العقل على التعرف وادراك حسن الحسن وقبح القبيح ثم يأتى الشرع ليؤكد ما أدركه العقـل مـن الحسن أو القبح .

" فالمعتزلة ما عنوا بقولهم : إن العقل يحسن ويقبح ، أن العقل يوجب كون بعـض الأفعـال حسنا وبعضها قبيحا . فإن العقل ضرب من العلوم الضرورية . وهو العلم بما يجب ويجـوز ويستحيل ، والعلم لا يوجب للمعلوم الذى يتعلق به صفة زائدة . بل يكون متعلقا به على مـا هو عليه . فإن كان حسنا علم على ما هو عليه . وكذا إن كان قبيحا علم على ما هو عليه . وإنما يحسن بعض الأفعال ويقبح بعضها لوقوعها على وجه أوحال لأجله تلك الصفه كـانت حسنه أو قبيحة . وكان العقل عندهم يكشف عن حسن الحسن وقبح القبيح لا أنـه يوجـب ذلك."[١] أى أن العقل يكشف الحسن والقبح ولا يوجبه .ونرى الغزالى يقول بأن العقل يتوقف إدراكه للحسن والقبح على الشرع .

لقوله " ولا يستدرك حسن الأفعال وقبحها بمسالك العقول ، بل يتوقف دركها علـى الشـرع المنقول . "[٢] بمعنى أن العقل لا يوجب الحسن والقبح ولكن مصدر ذلك الشرع .

ويقول المنصفون للمعتزلة " أن المعتزلة لم يقولوا بأن العقل يطلع على تفاصيل تلك الأحكـام الثابتة للأشياء بل قالوا إن العقل يحكم بذلك إجمالا وقد يطلع على تفاصيلها إما بالضرورة أو النظر . "[٣] بمعنى أن العقل لا يضع أحكاما ثابته بالحسن والقبح . ولكن يدرك الحسن والقبح إجمالا إما بالضرورة أو بالنظر .

---

(١)أبو الفتح أحمد بن على بن برهان البغدادى . ت ٥١٨هـ . الوصول إلى الأصول . تحقيـق الدكتـور عبـد الحميد على أبو زينذ . مكتبة المعارف . الرياض . ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م . جـ١ . ص٥٨.

(٢)الغزالى . المنخول من تعليقات الأصول . ص١٢.

(٣)الشيخ حسن العطار . ت ١٢٥٠هـ . حاشية العطار على جمع الجوامع . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنـان جـ١ . ص٧٩.

" والمعتزلة لا يجعلون العقل هو الحاكم ، بل يوافقوننا على أن الحاكم هو الله تعالى ، وإنما محل النزاع بيننا وبينهم فى أن العقل هل يدرك الحكم من غير إفتقار إلى الشرع أو لا ؟ فعندهم . نعم ، لقولهم إن الأفعال فى حد ذاتها ، بقطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيه، يدرك العقل أحكامها وتستفاد منه . وإنما يجئ الشرع مؤكدا لذلك ، فهو كاشف لتلك الأحكام التى أثبتها العقل . "(١)

وهذا يتفق مع قول القاضى عبد الجبار " لأنا جوزنا ورود السمع ليكشف فى التفصيل عما يقرر جملته فى العقل . "(٢) وهذا يفيد أن العقل يدرك إجمالا والشرع يكشف تفصيلا .

" وأعلم أن المعتزلة لا ينكرون أن الله تعالى هو الشارع لأحكام وإنما يقولون أن العقل يدرك أن الله شرع أحكام الأفعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها فهى طريق عندهم إلى العلم بالحكم الشرعى . "(٣)

بمعنى أن الشرع يضع الحكم والعقل يعلم بالحكم الشرعى .

و " لا حكم إلا من الله تعالى بإجماع الأمة ، " كما فى كتب بعض المشايخ أن هذا عندنا وعند المعتزلة الحاكم العقل ، فإن هذا ممالا يجتزئ عليه أحد ممن يدعى الإسلام بل إنما يقولون : إن العقل معرف لبعض الأحكام الإلهية سواء ورد به الشرع أو لا "(٤) فالحكم من عند الله والتعرف على الحكم للعقل .

بمعنى أن العقل يمتلك من القدرة العقلية على إدراك أن هذا حسن وهذا قبيح وهذا مما يميزه العقل بمجرده . ويأتى الشرع بما يوضح الأحكام بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها .

---

(١)عبد الرحمن بن جاد الله البنانى . ت ١١٩٨هـ . حاشية البنانى على جمع الجوامع للسبكى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . ط٢ . ١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م . جـ١ . ص٥٦.

(٢)القاضى عبد الجبار . المغنى . الجزء الخامس عشر . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء . ص١١٧.

(٣)على بن عبد الكافى السبكى . ت ٧٥٢هـ . الايهاج فى شرح المنهاج . مكتبة الكليات الأزهرية . وعبد الوهاب بن على السبكى . ت ٧٧١هـ . القاهرة . ط١ . ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م . تحقيق د.شعبان محمد إسماعيل . جـ١ ص٣٤.

(٤)محمد نظام الدين الأنصارى . ت ١١٨٠هـ . فواتح الرحموت . دار إحياء التراث العربى ، بيروت . لبنان جـ١ . ص٢٥.

كما أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر حيث يصرح ويقول " فلا غنى بالعقل عن السماع . ولاغنى بالسماع عن العقل " (١) " وقد إستقص أبو الحسن الآمدى ما ذكروه من الحجج وبين أنها عامتها فاسده وذكر هو حجة أضعف من غيرها ، وهو أن الحسن والقبح عرض . والعرض لا يقوم بالعرض ، فإن إثبات هذا لا يحتاج إلى قيام العرض بالعرض كما نوصف الأعراض بالصفات . وجميع ذلك قائم بالعين الموصوفة فتقول هذا سواد شديد وهذه حركة سريعة وبطيئة وهم يسلمون أن كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص ، أو ملائما للفاعل أو منافرا له ، وقد يعلم العقل . وهذه صفات للفعل وهى قائمة بالموصوف ومن الناس من يظن أن الحسن والقبح صفة لازمة للموصوف ، وأن معنى كون الحسن صفة ذاتية له/هذا معناه/ وليس الأمر كذلك . بل قد يكون الشئ حسنا فى حال وقبيحا فى حال ، كما يكون نافعا ومحبوبا فى حال وضاراً وبغيضاً فى حال . والحسن والقبيح يرجع إلى هذا . وكذلك يكون حسنا فى حال وسيئا فى حال بإعتبار تغير الصفات . والحسن والقبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعه لهم وضارة لهم. وهذا مما لا ريب فيه أنه يعرف بالعقل " (٢)

ويوضح الغزالى عدم التعارض بين النص والعقل بل وتكاملهما لأن الغاية واحدة " فمثال العقل البصر السليم عن الآفات والأذاء ، ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء... فالمعرض عن العقل مكتفيا بنور القرآن مثاله المتعرض لنور الشمس مغمضا للأجفان فلا فرق بينه وبين العميان . " (٣) هذه حقيقة يقررها الغزالى بضرورة تكامل العقل والشرع وعدم تعارضهما . ويوضح ابن تيمية مثل هذا المعنى بقوله إن البشر مفطورون على استحسان الحسن واستهجان القبيح لقوله " فالإنسان من نفسه يجد من لذة العدل والصدق والعلم والإحسان والسرور وكذلك ما لا يجده من الظلم والكذب والجهل والناس الذين وصل إليهم ذلك . والذين لم يصل إليهم ذلك ، يجدون من أنفسهم من اللذة والفرح والسرور بعدل العادل وبصدق الصادق ، وعلم العالم وإحسان المحسن مالا يجدونه فى الظلم والكذب والجهل والإساءة ولهذا يجدون فى أنفسهم محبة لمن فعل ذلك ، وثناءا عليه ودعاءا له .

---

(١)الغزالى ـ إحياء علوم الدين ـ جـ٣ ـ ص١٣٠.

(٢)ابن تيمية ـ الرد على المنطقين ص٤٢٢.

(٣)الغزالى ـ الاقتصاد فى الاعتقاد ص٣.

وهم مفطورون على محبة ذلك واللذة به . لا يمكنهم دفع ذلك عن أنفسهم كما فطروا على وجود اللذة بالأكل والشرب والألم بالجوع والعطش . " (١)

فهذا دليل عقلى على أن الله تعالى أودع فى الإنسان فطره إدراك الحسن والقبح واستحسان الحسن واستهجان القبيح . مثل هذه الأمور للعقل قدرة فطرية فى إدراكها . ويؤكد ذلك المعنى أيضا ابن القيم حيث ذكر " أن الله سبحانه فطر عباده على استحسان الصدق والعدل والعفة والإحسان ومقابلة النعم الشكر وفطرهم على استقباح أضرارها . ونسبة هذا إلى خطرهم وعقولهم كنسبة الحلو إلى أذواقهم . وكنسبة رائحة المسك ورائحة النتن إلى مشامهم ، وكنسبة الصوت اللذيذ وضده إلى أسماعهم . وكذلك كل ما يدركونه بمشاعرهم الظاهرة والباطنة ، فيفرقون بين طيبه وخبيثه ونافعه وضاره . " (٢)

فها هنا تقدير لقدرات وحدود العقل الذى يمكنه بالفطرة إدراك الحسن والقبيح ويؤكد الغزالى على ضرورة تكامل العقل والنقل وأنه لا غنى لأحدهما عن الآخر كما أنه لا تعارض بينهما .

" فالعلوم العقلية كالأغذية والعلوم الشرعية كالأدوية . " (٣)

وكلاهما متكاملان " فلا غنى بالعقل عن السماع ولا غنى بالسماع عن العقل . " (٤)

" إذ لا معانده بين الشرع المنقول والحق المعقول . " (٥)

وهذا تصريح بأن العقل بدوره يدرك الحس والقبح . وهذا مما لا ريب فيه والشرع والحاكم الشرعى يحدد الحدود ومتعلقات الثواب والعقاب . فإن كان العقل يدرك الحسن والقبح فهو لايوجب عليه الثواب والعقاب إلا من حكم الشرع . فكلا من الشرع المنقول لا تعارض بينه وبين الحق المعقول . وهذه نظره منصفه من غير انقاص لدور العقل الذى عليه تتوقف التكاليف ولا تعظيم لدور العقل بما يتعارض مع النقل .

---

(١)ابن تيمية ـ الرد على المنطقين ـ ص٤٢٣.

(٢)ابن القيم ـ مدارج السالكين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ توزيع دار الباز مكة المكرمة ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ـ جـ١ ـ ص٢٥٣.

(٣)الغزالى ـ إحياء علوم الدين ـ جـ٣ ـ ص١٣٠.

(٤)المصدر السابق ـ جـ٣ ـ ص١٣٠.

(٥)الغزالى ـ الاقتصاد فى الاعتقاد ـ ص٣.

هكذا نكون قد تعرفنا على النظرة العقلانية الخالصة عند الغزالى وقد اتضح لنا أنه يقدر دور العقل فى الإدراك والتعرف على المدركات العقلية كما أنه يقر بأنه لا تعارض بين الشرع بنصه ونقله من ناحية والعقل الصحيح من ناحية أخرى .

وإذا كان هذا هو الجانب النظرى الخالص فى معرض التعرف على العقل عنده فإننا نجد أنه من المفيد أن نذكر الجانب العملى التطبيقى ومدى إرتباطه بالعقلانية أيضاً وإن كان هذا الجزء من الموضوعات المطولة إلا أننا إلتزاما بحدود البحث سوف نذكر مثالاً واحداً نقتصره لتوضيح الفكرة . ومدى إرتباط العقل النظرى بالعقل العملى عند الغزالى .

وإن كان مقام الشكر من المقامات الرفيعة عند الله تعالى . لاقترانه بالذكر كما أنه يرجع فضل الشكر فى أنه ينقذ من عذاب الله تعالى . وأيضاً هو إسم وصفه من أسمائه وصفاته جل وعلا . بل هو مفتاح كلام أهل الجنة لذا سنفرد الحديث عن الشكر ورأى الغزالى لنتعرف على الجانب التطبيقى العملى للعقل عنده من خلال التعرف على مفهوم فضيلة الشكر .

٥. فضيلة الشكر

يرى الغزالى أن فضيلة الشكر تحتل مقاما رفيعا عند الله تعالى وقد وردت الآيات البينات فى فضل الشكر .

حيث قال تعالى " فاذكرونى أذكركم وأشكروا لى ولا تكفرون " (١)

فقرن الله تعالى الشكر مع الذكر وهذا إعلاء من شأن الشكر لله صاحب الفضل ولكن الله تعالى يذكر أن الذكر أكبر من الشكر بقوله تعالى " ولذكر الله أكبر " (٢)

وهذا هو إخبار الله تعالى لعباده المؤمنين حيث قرن الذكر بالشكر ورفع الذكر درجات عن الشكر .

كما أن الله تعالى هو الذى يحاسب ويجازى الشاكرين لقوله تعالى : " وسنجزى الشاكرين ".(٣)

فعلى الله تعالى الجزاء للشاكرين . ويرجع فضل الشكر فى أنه ينقذ صاحبه من العذاب .

لقوله تعالى : " ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم " (٤)

وهذا يعتبر أن الشاكرين يتجاوز الله تعالى عن عذابهم . لأنه تعالى غنى عن عذابهم ما داموا قد آمنوا وشكروا الله تعالى .

فهذا يدل على فضل الشكر وأى فضل بعد " أن قرن الله تعالى الشكر بالذكر ".(٥)

" ولعلو رتبة الشكر ، طعن اللعين فى الخلق ".(٦) فالشيطان يريد أن يطعن فى شكر الشاكرين " ولا تجد أكثرهم شاكرين ".(٧) وقال تعالى " وقليل من عبادى الشكور ".(٨)

وقد قطع الله تعالى بالمزيد مع الشكر فقال تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم ".(٩)

كما جعل الله تعالى الشكر اسم وصفة من أسمائه وصفاته " والله شكور حليم ".(١٠) وزيادة من فضل الشكر " قد جعل الله الشكر مفتاح كلام أهل الجنة . ".(١١) فهذا مما يجعل فضل الشكر عظيما .

---

(١)البقرة ١٥٢. (٢)العنكبوت ٤٥. (٣)آل عمران ١٤٥.

(٤)النساء ١٤٧. (٥)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ٤ . ص٣٣٤.

(٦)المصدر السابق جـ٤ . ص٣٣٤. (٧)الأعراف ١٧. (٨)سبأ ١٣.

(٩)إبراهيم ٧. (١٠)التغابن ١٧.

(١١)الغزالى إحياء علوم الدين جـ٤ . ص٣٣٤.

٦. **حقيقة الشكر** إعلم أن الشكر من جملة مقامات السالكين "(١). فالطريق إلى الله تعالى كما يرى الغزالى بالشكر يسلكه المريدون .

يرى الغزالى أن الشكر طريق يسلكه السالكون لقوله " إعلم أن الشكر من جملة مقامات السالكين "(١). فالطريق إلى الله تعالى كما يرى الغزالى بالشكر يسلكه المريدون .

والمقام معناه " مقام العبد بين يدى الله عز وجل ، فيما يقام فيه من العبادات والمجاهدات والرياضات والإنقطاع إلى الله عز وجل ."(٢).

فهذا يتطلب من الشاكر عملا ومجاهدة . لذلك يقول الغزالى : " وهو أيضا ينتظم من علم وحال وعمل . فالعلم هو الأصل فيورث الحال . والحال يورث العمل ."(٣).

هنا نجد الغزالى يجعل من العلم الأصل فى طريق الشكر . هذا العلم الذى يقترن بالعمل المتولد عن الحال .

ولذلك يوضح أن " العلم فهو معرفة النعمة من المنعم . والحال هو الفرح الحاصل بإنعامه . والعمل هو القيام بما هو مقصود المنعم ومحبوبه ويتعلق ذلك العمل بالقلب وبالجوارح والقلب واللسان .

هكذا تكون حقيقة الشكر بالعلم والمعرفة والعمل بالمقصود وهذا العمل يكون بالجوارح والقلب واللسان ."(٤).

وإذا كان الغزالى يجعل العلم الأصل فى الشكر . فما المقصود بالعلم ؟ يذكر الغزالى أن " العلم هو بثلاثة أمور . بعين النعمة ووجه كونها نعمة فى حقه وبذاته وهو المنعم ووجود صفاته التى بها يتم الإنعام ويصدر الإنعام منه عليه . بقصد وإدارة ."(٥) فالعلم بالمنعم وقصده وإرادته بالإنعام . وفى حق الله تعالى لا يتم ذلك إلا بأن يعرف الشاكر أن النعم كلها من الله تعالى وأنه تعالى صاحب الفضل بالإنعام والوسائط مسخرون من جهته تعالى .

---

(١)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ٤ . ص٣٣٥.

(٢)الطوسى . اللمع . تحقيق وتقديم الدكتور عبد الحليم محمود وطه عبد الباقى سرور . دار المكتبة الحديثة بمصر . مكتبة المثنى ببغداد . ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م . ص٦٥.

(٣)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ٤ . ص٣٣٥.

(٤)المصدر السابق . جـ٤ . ص٣٣٦.

(٥) المصدر السابق . جـ٤ . ص٣٣٦.

وهذه المعرفة وراء التوحيد والتقديس ثم يعلم أن كل ما فى العالم فهو موجود من ذلك الواحد فقط – فالكل نغمة منه – إذ ينطوى فيها مع التقديس والتوحيد كمال القدرة والانفراد بالفعل .

ويؤكد الغزالى بعد ذلك أن تمام هذه المعرفة بنفى الشرك فى الأفعال وإنما الذى أنعم عليك هو الذى سخر لك الوسائط . بهذا تكون عرفت الله تعالى وعرفت فعله وكنت موحدا وقدرت على شكره . بل كنت بهذه المعرفة بمجردها شاكرا .

" وبنقصان معرفتك ينقص حالك فى الفرح وبنقصان فرحك ينقص عملك . "[(١)]

وعن الأصل الثانى وهو الحال فهو مستمد من المعرفة وهو الفرح بالمنعم مع هيئة الخضوع والتواضع وهو فى نفسه شكر على تجرده كما أن المعرفة شكر ولكن بشرط الفرح بالمنعم لا بالنعمة ولا بالإنعام .

ويكون الشكر التقام فى الفرح بنعمة الله تعالى من حيث الاستطاعة بها على التوصل إلى القرب من الله تعالى . والنزول فى جواره والنظر إلى وجهه على الدوام . فهذا هو الرتبة العليا .

أما الأصل الثالث وهو العمل بموجب الفرح الحاصل من معرفة المنعم بالقلب عن طريق قصد الخير وإضماره لكافة الخلق وباللسان بإظهار الشكر لله تعالى بالتحميدات الدالة عليه وبالجوارح بإستعمال النعم فى طاعة الله تعالى .

ونرى أن الشكر عند الغزالى إن هذا إلا فرع المعرفة والعلم بالنعمة والمنعم . ويكون شكر المنعم بالقلب واللسان والجوارح .

وعند المعتزلة يقول الجاحظ " لا يشكر النعمة من لم يعرفها ويعرف قدرها ، ولا يزاد فيها من لم يشكرها ، ولا بقاء لها على من أساء حملها . " وأن المنعم عليه يجب أن يكون شكورا ، ولحق النعمة راعيا .

إذن هناك إتفاق على شكر الله تعالى . وأن هذا الشكر يكون باللسان والجوارح أو القلب وسلوك عملى . والعقل السليم يدرك أن الله تعالى قد من علينا بفضل نعمه فهو مستحق للشكر – وفضيلة الشكر يدركها العقل .

---

(١)المصدر السابق . جـ٤ . ص٣٣٧.

٧. وجوب الشكر

يعتبر الغزالى فضيلة الشكر من المسائل التى تستوجب شروطا لصحتها وذكرها بالعلم والحال والعمل – وعلى هذا يقرر أن الشكر طاعة ".[1]

ولكن نجد أن هناك أراء مختلفة حول مسألة الشكر . ونبين أن الجميع يقرر أن الشكر طاعة. إذن فالطاعة واجبة . ولكن هل الوجوب هنا شرعى أم عقلى ؟

هنا تبرز قضية الشكر ودور العقل فيها . وقد قالت المعتزلة . " شكر المنعم واجب عقلا ".[2] وهذا يعنى عندهم أن بالعقل ندرك أن المنعم أنعم علينا بنعمة وبالعقل ندرك وجوب شكر المنعم لقولهم : " إنا نعلم أن جميع ما ينا من النعم أصولها وفروعها مبتدؤها ومنشؤها من قبل الله تعالى . ومن عنده ولا يمكننا عدها على سبيل التفصيل نعمة نعمة ، فلا نوجب الشكر عليها مفصلا ، وإنما نقول إنه يجب شكره على سبيل الجملة . فإذا شكرنا – على سبيل الجملة دخل فيه النعم المستمرة والمتجددة . ".[3]

على ذلك يقرر المعتزلة وجوب شكر المنعم على سبيل الجملة متى يشمل النعم المستمرة والمتجددة . وحيث أنهم يعولون على العقل فى الإدراك .

وتبريرهم لمسألة وجوب شكر المنعم هو قولهم بالأخذ بالأحوط والأكثر أمنا لقولهم " والعقل يقضى بسلوك الطريق الآمن دون المخوف ، وها هنا الاشتغال بالشكر طريق آمن ، والإعراض عنه مخوف ، فكان الاشتغال بالشكر أولى . ".[4]

وعلى هذا يقرروا أن شكر المنعم يوجبه العقل ما دام المنعم قصد بإنعامه مصلحة المنعم عليه دون النفع لذاته العليه . ولذلك " فإستحق الشكر على إنعامه الذى قصد بـه نفعنا لا نفع نفسه.".[5]

---

(١)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ ٤ . ص٣٣٩.

(٢)القاضى عبد الجبار . المغنى جـ١٧ . ص ١٤١ ، المحيط بالتكليف . ص ٢٤١.

(٣)القاضى عبد الجبار . شرح الأصول الخمسة . ص٨٦.

(٤)القاضى عبد الجبار . المحيط بالتكليف . ص٢٦.

(٥)القاضي عبد الجبار . شرح الأصول الخمسة ص٧٩ .

ويبرر ذلك قولهم لأن العقل يقضى بعدم شكر المنعم إذا كان له نفع أو مصلحة وهنا لايستحق الشكر على إنعامه إلا إذا قصد به نفع الغير دون نفسه . . . ومعقول أن الله تعالى يستحيل عليه النفع . فاستحق الشكر على إنعامه النافع لنا فقط .

وذهبوا إلى أن شكر المنعم سبحانه واجب فعله عقلا على المكلف وقرروا " ما لابد من فعله ، وهو الواجب ، كالانصاف وشكر المنعم ".[(١)]

وإن كان الغزالى يرى الوجوب بقوله " فواجبه عليه أن يشكره ".[(٢)]

ولكن الغزالى رأى فى ذلك الوجوب الوجوب حيث يرى أن الشكر طاعة ويقول " لعلك يخطر ببالك أن الشكر إنما يعقل فى حق المنعم هو صاحب حظ فى الشكر . . . وهذا محال فى حق الله تعالى من وجهين ".[(٣)] :-

- أن الله تعالى منزه عن الحظوظ والأغراض ، ومقدس عن الحاجة . . .

فيعد على ذلك " شكرنا إياه بما لاحظ له فيه ".[(٤)]

وإن كان فى ذلك إتفاق مع ما قالت المعتزلة فاستحقاقه تعالى الشكر على إنعامه الذى " قصد به نفعنا لا نفع نفسه ".[(٥)]

ولكن الغزالى يرى " أن فعل الشكر وترك الكفر لا يتم إلا بمعرفة ما يحبه الله تعالى عما يكرهه . ولتمييز ما يحبه الله تعالى عما يكرهه مدركان أحدهما السمع ".[(٦)] ومستندد الآيات البينات يقول تعالي : "واشكروا لى ولا تكفرون ".[(٧)]

كما ورد قوله تعالى "واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون ".[(٨)]

فهنا وجوب الشكر شرعا لما ورد بالقرآن الكريم من أمر إلهي بالشكر لله وعدم الكفر به .

---

(١)أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي - المعتمد في أصول الفقه جـ٢ ص٣١٥.

(٢)الغزالي - إحياء علوم الدين جـ٤ ص٣٨٩.

(٣)المصدر السابق جـ٤ ص٣٤٠.

(٤) المصدر السابق - جـ٤ - ص٣٤٠.

(٥)القاضي عبدالجبار - شرح الأصول الخمسة ص٧٩.

(٦)الغزالي - إحياء علوم الدين جـ٤ ص٣٤٥ .

(٧)البقرة ١٥٢. (٨)البقرة ١٧٢.

" والثاني بصيرة القلب وهو النظر بعين الإعتبار وهذا الأخير عسير . فلذلك أرسل الله تعـالى الرسل . وسهل بهم الطريق علي الخلق . ومعرفة ذلك تنبنى علي معرفة جميع أحكام الشرع في أفعال العباد . فمن لا يطلع على أحكام الشرع في جميع أفعاله ؛ لم يمكنه القيـام بحـق الشكر أصلا ."[١]

وهنا نجد الغزالى يقرر طريقين لوجوب الشكر الطريق الأول يستدل عليه من الآيات البينـات وهو وجوب شرعى . والطريق الثانى بالنظر بعين الإعتبار ويقرر أن هذا الطريق عسـير . وييسره الله تعالى بإرسال رسله الكرام للتيسير علي العباد وتعريفهم أحكام الشرع ولذلك مـن لم يتعرف على الأحكام الشرعية فلن يستطيع القيام بحق الشكر .

وفى هذا يقول الغزالى " هاهنا نظران : نظر بعين التوحيد المحض ؛ وهذا النظر يعرفك قطعا أنه الشاكر وأنه المشكور وأنه المحب وأنه المحبوب وهذا نظر من عرف أنـه ليـس فـى الوجود غيره . وأن كل شئ هالك إلا وجهه " . وأن ذلك صدق فى كل حال أزلا وأبـدا ، لأن الغير هو الذى يتصور أن يكون له بنفسه قوام ومثل هذا الغير لا وجود له . بل هو محال أن يوجد . إذ الوجود المحقق هو القائم بنفسه . وما ليس له بنفسه قوام ، فليس لـه بنفسـه وجود . بل هو قائم بغير ، فهو موجود بغير . فإن اعتبر ذاته ولم يلتفت إلى غيره ، لم يكن له وجود البته . إنما الموجود هو القائم بنفسه . والقائم بنفسه هو الذى لو قدر عدم غيره ، بقى موجودا . فإن كان مع قيامه بنفسه يقوم بوجوده وجود غيره ، فهو قيوم ، ولا قيوم إلا واحد ، ولا يتصور أن يكون غير ذلك فإذا ليس فى الوجود غير الحى القيوم . وهو الواحـد الصمد . فإذا نظرت من هذا المقام عرفت أن الكل منه ومصدره وإليه مرجعه . فهو الشـاكر وهو المشكور وهو المحب وهو المحبوب ."[٢]

وهذا يبين أن الشاكر و المشكور هو الله تعالى لأنه لا معطى إلا هو ولا مانع إلا هـو وهـو الموجود الدائم الباقى . فوجب علينا شكره كما أمر . وإن كان العقل يمكنه إدراك الشكر ، إلا أن الغزالى ذكر أن هذا المسلك عسير وييسره الله بارسال الرسل .

---

(١)الغزالى ـ إحياء علوم الدين ـ جـ٤ ص٣٤٦ .

(٢)الغزالى ـ إحياء علوم الدين ـ جـ٤ ـ ص٣٤٠.

ولكن ذكر الشهر ستانى قوله " فلا تعـــرف المعــارف إلا بــالعقل ولا تجــب المعــارف إلا بالسمع."[١]

إذن هنا إتفاق على وجوب شكر المنعم ولكن هذا الوجوب مصدره الشرع عند الغزالى حيــث أنه " لا يستدرك وجوب شكر المنعم بالعقل ."[٢]

وإذا قال أبو موسى المردار المعتزلى " إن العقل يوجب معرفة الله تعــالى بجميــع أحكامــه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه أن يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره ، عاقبه عقوبة دائمة ."[٣]

لكن الغزالى يرى أن الشاكر عليه أن يطيع الله والطاعة كما سبق بشــروط العلــم والحــال والعمل كما يقول " إعلم أنه لم يقصر بالخلق عن شكر النعمة إلآ الجهل والغفلة ، فإنهم منعوا بالجهل والغفلة عن معرفة النعم . ولا يتصور شكر النعمة إلا بعد معرفتــها . ثــم إنــهم إن عرفوا نعمة ظنوا أن الشكر عليها أن يقول بلسانه الحمد لله ، والشكر لله ، ولم يعرفــوا أن معنى الشكر أن يستعمل النعمة فى إتمام الحكمة التى أريدت بها وهى طاعة الله عز وجل."[٤]
ووجدنا أن الطاعة كما سبق تستوجب العلم بالنعمة والحال والعمل بما أمر الله وطاعــة الله وشكره .

ويذكر الشهر ستانى " وكيف يحسن الشكر ، والشكر إنما ينفع الشاكر . إن لو حصل علــى رضى المشكور وإذنه . فإذا لم يعرف رضاه وإذنه إلا بالســمع ، فــلا يحســن الشــكر إلا بالشرع."[٥]

وهذا يوضح أن معرفة رضا الله وإذنه لا يعرف إلا من خلال السمع إذن فلا يحسن الشـكر إلا بالشرع .

---

(١)الشهر ستانى - نهاية الإقدام فى علم الكلام - ص٣٩٣.

(٢)الغزالى - المنخول من تعليقات الأصول - ص١٤٠.

(٣)أحمد بن يحيى المرتضى - المنية والأمل - تحقيق دكتور عصام الدين محمد على - دار المعرفة الجامعيــة - الإسكندرية - ١٩٨٥م - ص١٧١.

(٤)الغزالى - إحياء علوم الدين - جـ٤ - ص٣٨٨.

(٥)الشهر ستانى - نهاية الإقدام فى علم الكلام - ص٣٩١.

" ولكن لما تربى الإنسان على مناهج الشرع ، ورأى أهل الدين يستحسنون الشكر وقرأ آيات تحسين الشكر ، ظن أن مجرد العقل يقضى ذلك . "[١]

ولذلك يقرر أنه " لا تجب المعارف إلا بالسمع "[٢]

فالشرع هو مصدر الإيجاب بالأمر والنهى كما ورد بالنقل .

ويذكر الغزالى " فإن لم نعن بالشكر إلا إنصراف نعمة الله فى جهة محبة الله . فإذا إنصرفت النعمة فى جهة المحبه بفعل الله ، فقد حصل المراد . وفعلك عطاء من الله تعالى . ومن حيث أنت محله ، فقد أثنى عليك ، وثناؤه نعمة أخرى منه إليك . فهو الذى أعطى ، وهو الذى أثنى ، وصار أحد فعليه سببا لانصراف فعله الثانى إلى جهة محبته . فله الشكر على كل حال ، وأنت موصوف بأنك شاكر ، بمعنى أنك محل المعنى الذى الشكر عباره عنه ، لا بمعنى أنك موجد له ، كما أنك موصوف بأنك عارف وعالم ، لا بمعنى أنك خالق للعلم وموجده . ولكن بمعنى أنك محل له ، وجد بالقدرة الأذلية فيك . "[٣]

فهذا يفيد أن الشكر والشاكر هو الله تعالى ولكننا محال للأفعال فقط . إذ لا موجد إلا الله وهو الشاكر والمشكور . لأن الإنسان لا يستطيع أن بشكر الله حق شكره على سائر نعمة .

وفى ذلك يقول الشهر ستانى " من أنفق جميع عمره فى شكر سلامة عضو واحد ، كان يعد مقصرا . فإذا قابل قليل شكره بكثير نعم الله تعالى ، كيف يكون يعد موقرا . وكيف يستحق على المنعم زيادة نعمه . "[٤]

ولذلك نجد الغزالى يقول " لولا أن الله تعالى أمرنا بالشكر على النعم مطلقا ، لم يكن الشكر واجبا . فهو إنما وجب بالشرع ، لا بالعقل . "[٥] بمعنى أنه وإن كان فى مستطاع العقل إدراك شكر المنعم على إنعامه إلا أن هذا الادراك لا يستتبعه ثواب أو عقاب إلا من خلال الوجوب الشرعى . لأننا لن نستطيع أن نفى المنعم حقه .

---

(١)المصدر السابق ص٣٩١.

(٢)المصدر السابق ص٣٩٤.

(٣)الغزالى . إحياء علوم الدين . جـ ٤ . ص٣٤٤.

(٤)الشهر ستانى . نهاية الإقدام . ص٣٨٢.

(٥)الغزالى . المنخول من تعليقات الأصول . ص١٥.

وهذا يعنى أن الله تعالى غنى عن العالمين على الإطلاق ولو كان ينتفع بشكرهم إياه لكان مفتقرا إليهم وهذا محال على الله تعالى . بل الدنيا لا تساوى عند الله جناح بعوضة . فلاتستوجب شكر لولا أن الله تعالى أمرنا بشكره على إنعامه بنعمه مطلقا .

ويرى الشهرستانى " أن العقل لا يدل على حسن الشئ وقبحه فى حكم التكليف من الله شرعا على معنى أن أفعال العباد ليست على صفات نفسية حسنا وقبحا ، بحيث لو أقدم عليها مقدم ، أو أحجم عنها محجم ، أستوجب على الله ثوابا أو عقابا . وقد يحسن الشئ شرعا ويقبح مثله المساوى له فى جميع الصفات النفسية . فمعنى الحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، ومعنى القبح ما ورد الشرع بذم فاعله . "[١]

فهذا مذهب الأصوليون فى هذه المسألة حيث يروا أن شكر المنعم سبحانه لا يدرك وجوبه بالعقل بل بالشرع .

لقولهم " ولا يجب الحمد والشكر على الأنعام قبل السمع ، وإنما يجب ذلك بإيجاب السمع . وما يوجبه السمع من شكر النعمة وحمدها هو قول باللسان واعتقاد بالقلب . "[٢]

فالحمد والشكر على النعمة غير واجب قبل ورود السمع ولكن مصدر وجوبه هو ورود السمع.

إسنادا إلى قوله تعالى " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا " [٣]

ولذلك " لا يدرك وجوب شكر المنعم بالعقل "[٤]

وقال الغزالى " لا يستدرك وجوب شكر المنعم بالعقل . "[٥]

وهنا نجده مع إقراره بأن العقل الواعى السليم مدرك لفضل نعم الله تعالى عليه – ولكن هذا الإدراك لا يوجب شيئا لأنه لولا الأمر الإلهى بالشكر على النعم مطلقا لم يكن الشكر واجبا .

---

(١)الشهرستانى . نهاية الإقدام . ص٣٧٠.

(٢)أبو يعلى . المعتمد فى أصول الدين . ص١٠٣.

(٣)الإسراء ١٥.

(٤)الجوينى . البرهان فى أصول الفقه جـ١ . ص٩٤.

(٥)الغزالى . المنخول من تعليقات الأصول . ص١٤٠.

فالوجوب العقلى لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب لأنهما مرتبطان بالشرع . ويتفق فى ذلك قول الكمال بن الهمام " شكر المنعم ليس واجبا عقلا ".(١)

لقوله تعالى " رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ".(٢)

فالمحاسبة والثواب والعقاب إنما يأتى بعد إرسال الرسل ولا حساب قبل ذلك . لذلك نجد الغزالى يؤكد أن طريق العقل عسير فى مسالة الشكر ولكن الرسل أرسلهم الله تعالى لتيسير الأمر على المكلف . ولا يتفق مع ما ورد عند المعتزلة من الربط بين الحسن والقبيح العقلين وبين الثواب والعقاب . ونرى أنه لا تلازم بينهما إلا بالشرع كما . أنــه لا تعــارض بينــهما فالشرع والعقل متكاملان وغير مختلفين .

والعقل وإن كان قادرا على إدراك الحسن والقبيح فى الأشياء حتى وإن كان قبل الشرع ولكن لا يقوى على معارضة ما ثبت بالنقل وما صح فى الخبر . ونذكر أنه لا تعارض بين معقـول صحيح ومنقول صريح .

لكن للعقول وسيلة تتوصل بها إلى هذا التصديق وتلك المعرفة . والوسيلة هى دلالة الشـرع وهدايته .

فالأفعال فى نفسها حسنه أو قبيحه والعقل يدرك فيها دلالاتها .

وإلا لما كان لتميز الإنسان على سائر المخلوقات بالعقل أدنى فائده .

ولكن هذا الإدراك لايتوقف عليه ثواب وعقاب إلا بسند شرعى أو لا سبيل إلى الثواب والعقاب الشرعى إلا النقل.

لأن المحاسبة بالثوب والعقاب من عند الله تعالى إنما مرجعه إلى أوامر ونواهـــى ورد بـــها النص المنزل ويكون الحساب على مدى الإمتثال إلى هذه الأوامر والنواهى الشرعية .

فالعقل سبيله الإدراك ويمتلك ناصية النظر والتفكر . لكنـــه لا يســتطيع أن يشــرع بــالحل والحرام .

وعلى ذلك نجد الغزالى يقدر العقل ويضعه فى مجاله ممتثلا للأوامر الشرعية .

---

(١)ابن أمير الحاج . شرح التقرير بالتحبير . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط٢ . ١٤٠٣هـــ ، ١٩٨٣م جـــ٢ . ص٩٧.

(٢)النساء ١٦٥.

الخاتمة :-

وبهذا نجد أن الغزالى يقدر للعقل قدره بما لا يخرجه عن حدود الشرع وقد أوضح مفهوم العقل والاختلافات حول هذه المفاهيم . ويؤكد شرف العقل إذ أنه وسيلة السعادة في الدنيا والآخرة . وأن العلوم الدينية وهى فقه الآخرة إنما تدرك بكمال العقل . كما أن العقل وإن أدرك الحسن والقبح إلا أن متعلق الثواب والعقاب إنما ندركه بالشرع . وإن كان شكر المنعم واجب وطاعة لكن بشروط العلم والحال والعمل وطريق وجوب الشكر شرعى من الآيات البينات وعقلى وهذا الأخير عسير . وقد خلصنا إلى بعض النتائج من خلال التعرف على رأى الغزالى حول مفهوم العقل .

وأهم هذه النتائج :-

- للعقل أهمية كبرى فى تاريخ الفكر الفلسفى . فإذا كان المعتزلة يضعونه فى مكان الصدارة فى فكرهم فهناك من يعتبره غريزة فطرية فى الإنسان والبعض يعتبره مجموعة من العلوم الضرورية وإن كان ابن تيمية يرى أن كلاهما صحيح فإن الغزالى يرى أن طبيعة العقل تحمل معان مختلفة يمكن أن نطلق عليها " العقل " .
- وحول مفهوم طبيعة العقل يرى الغزالى أنه قد يطلق ويراد به العلم بحقائق الأمور فيكون عبارة عن صفه العلم الذى محله القلب ، والثانى أنه قد يطلق ويراد به المدرك للمعلوم .
- ويرى أن طبيعة العقل يمكن ردها إلى الغريزة الفطرية أو العلوم الضرورية أو العلم بحقائق الأمور أو الإدراك – وهذا يعنى أن العقل اسم يطلق بالاشتراك على أربعة معان وكما ذهب الغزالى أن هذا يعنى أن العقل وحقيقته اختلف فيه الناس . وهذا الاسم يطلق على معان مختلفة فصار ذلك سبب لإختلافهم .
- إن كان البعض يرى أن تفاوت العقول لا يكون إلا بالعوارض وأنه لا تتفاوت العقول بين الناس ولا يجوز أن تتفاوت لكون العقل مناط التكليف ، وتعلق التكليف لا يتفاوت بأصل الفطرة وإنما بالعوارض . لذا لابد من الاستواء فيما هو مناط التكليف لكن الغزالى يقول لم ينصف من أنكر هذا ورد العقل إلى مجرد العلوم الضرورية .
- ويقرر حقيقة أنه وإن كانت بعض العلوم الضرورية يمكن أن نطلق عليها عقلا إلا أنه يرفض تماما أن يقتصر حد العقل على هذه العلوم فقط .

- ويقرر أن معانى العقل متعددة وهذا التعدد لا يرجح معنى على معنى من المعانى التى يمكن أن تطلق عليها " عقل " بل يرى أنه من الفاسد حقا أن تنكر معنى وتقرر أنه لا موجود إلا هذا .
- يؤكد الغزالى على أن اختلاف معانى العقل موجود وهذا ما أثبته . وأكد عليه . وذكر أربعة أقسام فى مفهوم العقل .
- وإن كان المعتزلة ترى أن العقل جملة من العلوم بها يصح النظر والاستدلال فإن هذا يقترب من رأى الغزالى القائل بأ ن العاقل يملك من قوة الغريزة ما يمكنه من إدراك عواقب الأمور فهذا فى حاجة إلى استدلال ونظر وإعمال عقل . أما عن تفاوت العقول يرى المعتزلة أنه يكون بالعوارض .
- لكن الملاحظ أن العقول متفاوتة الأفهام ولذلك أورد الغزالى أربعة أقسام فى مفهوم العقل :-

الأول : هو الوصف الذى يفارق الإنسان به سائر البهائم وهو الذى استعد به لقبول العلوم النظرية ، وتدبير الصناعات الفكرية .

والثانى : يعتبر أن العلوم الكلية الضرورية من خواص العقل ، والقدرة على التعليم والاستعداد لقبول العلوم النظرية .

والثالث : هو علوم تستفاد من التجارب بمجارى الأحوال ، فإن من حنكته التجارب ، وهزبته المذاهب يقال أنه عاقل فى العادة .

والرابع : أن تنتهى تلك القوة الغريزية إلى أن يعرف عواقب الأمور ويقمع الشهوة ويقهرها. ويسمى فاعلها عاقلا من حيث أن إقدامه واحجامه بحسب ما يقتضيه النظر فى العواقب لا يحكم الشهوة .

- وذهب الغزالى إلى أن الاختلاف حول طبيعة العقل إنما يرجع إلى تعدد معانى العقل ونجد أن التقسيم الوارد عنده الأولان بالطبع والأخيران بالاكتساب .
- يرى أن التفاوت والاختلاف يتطرق إلى الأقسام الأربعة سوى القسم الثانى وهو العلم الضرورى بجواز الجائزات وإستحالة المستحيلات . وأن اختلاف النفوس فى غريزة

العقل . وإنقسام الناس إلى من ينبه من نفسه ويفهم ، وإلى من لا يفهم إلابتنبيه وتعليم. وإلى من لا ينفعه التعليم أيضا ولا التنبيه .

- يرى أن شرق العقل مدرك بالضرورة إذ كيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة فى الدنيا والآخرة .
- وذكر أن العقل منبع العلم ومطلقه وأساسه .
- وبين أن العلوم العقلية تنقسم إلى دنيوية وأخروية . . . وقوة العقل لا تفى بالأمرين جميعا فى الغالب .
- يقرر أن مالا يعلم بالضرورة ينقسم إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع ، وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل ، وإلى ما يعلم بهما .
- أوضح أنه لا يخفى أن العلوم الدينية وهى فقه الآخرة إنما تدرك بكمال العقل - والعقل أشرف صفات الإنسان إذ به تقبل أمانه الله ، وبه يتوصل إلى جواره تعالى ونفعه وثمرته سعادة الآخرة .
- وقال أن العلوم العقلية كالأغذية والعلوم الشرعية كالأدوية . فلا غنى للسماع عن العقل . ولا غنى للعقل عن السماع لأن مجرد العقل لا يهدى .
- ذهب إلى أن الحسن ما حسنه الشرع بالحث عليه والقبيح ما قبحه بالزجر عنه والذم عليه . وإن كان العقل يدرك الحسن والقبح لقوله إن إستحسان مكارم الأخلاق وإستقباح الكذب يطبق عليه العقلاء مع تفاوت قرائهم .
- إذا كان المعتزلة يعتبروا إن إدراك المحسنات والمقبحات والواجبات وأن هذا العلم ضرورى بل هو من جملة كمال العقل فإن الغزالى يرى أن التحسين والتقبيح وما يترتب عليه من ثواب وعقاب مصدره الشرع لأنه لا يستدرك حسن الأفعال وقبحها بمسالك العقول ، بل يتوقف دركها على الشرع المنقول .
- يأخذ الغزالى على الحشوية قولهم أنه لا مستند للشرع إلا قول النبى فى حين أن برهان العقل هو الذى به صدقه كما أخبر .

- كما يأخذ على المغالين فى تصرف العقل حتى صادموا بينه وبين الشرع وجعلوا العقل حاكما دون الشرع ويتوسط بينهما إذ لا غنى لأحدهما عن الآخر ولا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول .
- يرى الغزالى أن فضل الشكر عظيم إذ قرن الله الشكر بالذكر . وجعله الله مفتاح كلام أهل الجنة .
- وذكر أن حقيقة الشكر أنه من جملة مقامات السالكين . وهو ينتظم من علم وحال وعمل . وجعل العلم هو الأصل فيورث الحال ، والحال يورث العمل . والعمل هو القائم بما هو مقصود المنعم ومحبوبه . ويتعلق ذلك العمل بالقلب والجوارح واللسان .
- ويرى أن العلم يكون بعين النعمة وبذات المنعم ووجود صفاته التى يتم بها الإنعام وبصدر . الإنعام منه عليه بقصد وإراده .
- ذكر أن الشكر طاعة . وإذا كان المعتزلة ترى أن الشكر واجب عقلا على سبيل الجملة حيث يقضى العقل بسلوك الطريق الآمن .والإعراض عن المخوف/فشكر المنعم يوجبه العقل . ما دام قصد به نفعنا لا نفع نفسه .

لكن الغزالى وإن كان يوجب الشكر ويرى شكرنا إياه بما لاحظ له فيه . وقصد به نفعنا لا نفع نفسه ، كما ذهبت المعتزلة . ولكن عنده فعل الشكر وترك الكفر لا يتم إلا بمعرفة ما يحبه الله وما يكرهه . ولهذا السبيل مدركان أحدهما السمع ومستنده الآيات البينات . والآخر بصيرة القلب والنظر بعين الاعتبار وذكر أن هذا الآخر عسير .

- يرى أن من يطلع على الأحكام فى جميع أفعاله ، لم يمكنه القيام بحق الشكر أصلا . لذلك أرسل الله الرسل وسهل بهم الطريق على الخلق .
- ذكر أن الشاكر عليه أن يطيع الله . والطاعة بشروط هى العلم والحال والعمل . وقال لم يقصر بالخلق عن شكر النعمة إلا الجهل والغفلة .
- وقال لولا أن الله أمرنا بالشكر على النعم مطلقا لم يكن الشكر واجبا . فهو إنما وجب بالشرع لا بالعقل .
- إن كان الغزالى يقدر العقل وشرف رتبته فهو عنده لا تعارض بينه وبين الشرع إذ لا غنى للشرع عن العقل كما لا غنى للعقل عن الشرع .

مصادر ومراجع البحث

أولا : مؤلفات الغزالى

- إحياء علوم الدين	- ست أجزاء - دار الجيل - بيروت - لبنان ، وبهامشه تخريج الإمام الحافظ العراقى - ويتبعه كتاب الاملاء فى اشكالات الإحيـــاء للإمـــام الغزالى - كتاب تعريف الأحياء بفضائل الإحياء للشيخ العيدروســـى - الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م.
- الاقتصاد فى الاعتقاد	- المطبعة الأدبية بالقاهرة - الطبعة الأولى .
- المنخول من تعليقات الأصول	- تحقيق دكتور محمد حسن هيتو دار الفكر - دمشق الطبعـــة الثانيـــة سنة ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

ثانيا : أهم المصادر والمراجع

ابن أمير الحاج	- شرح التقرير بالتحبير - دار الكتب العلمية - بيروت لبنـــان - الطبعـــة الثانية سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
ابن تميمة أبو العباس تقى الدين	- المسودة فى أصول الفقه -جمع شهاب الدين آبو العباس تحقيق محمـــد محيى الدين عبد الحميد .
	- الاستقامة -تحقيق محمد رشاد- طبع جامعة الامام محمد بـــن ســـعود السلامية- الرياض - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٣م .
	- الرد على المنطقين - ادارة ترجمان السنة - باكستان ط سنة٢ ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨م.
ابن الحاجب أبو عمروعثمان المقرى ت٦٤٦	- منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل - دار البـــاز- مكـــة المكرمة - ط سنة١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.
ابن القيم الجوزية ابو عبد الله محمد بن ابى بكر	- مفتاح السعادة - تحقيق دكتور وديع زيـــدان حـــداد دار المشـــرق - بيروت - لبنان.
	- مـــدارج الســـالكين - دار الكتـــب العلميـــة -بـيروت - لبنـــان - ط سنة١٤٠٣هـ ،١٩٨٣م.
أبو الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى ت٤٣٦هـ .	- المعتمد فى أصول الفقه - دار الكتـــب العلميـــة بـيروت - لبنـــان ط سنة١٤٠٣هـ ،١٩٨٣م.

أبو الفتح أحمد بن على بن برهان البغدادى ت٥١٨هـ
- الوصول إلى الاصول ـ تحقيق دكتور عبد الحميد على أبو زنيد ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ سنة١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين الفرار الحنبلى ت٤٥٨هـ
- المعتمد فى أصول الدين ـ تحقيق دكتور وديع زيدان حداد ـ دار المشرق ـ بيروت ـ لبنان

أحمد بن يحى المرتضى
- المنية والأمل ـ تحقيق دكتور عصام الدين محمدعلى ـ دار المصرية الجامعية ـ الاسكندرية سنة١٩٨٥م.

الأشعرى
أبو الحسن على بن اسماعيل
- مقالات الاسلاميين ـ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـ مكتبة النهضة المصرية ط سنة١٩٥٠م

الجوينى أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله ت٤٧٨هـ
- البرهان فى أصول الفقه ـ تحقيق دكتور عبد العظيم الديب ـ توزيع دار الأنصار القاهرة ـ ط سنة١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.

الشيخ حسن العطار ت١٢٥٠هـ
- حاشية العطار على جمع الجوامع ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

السبكى تاج الدين عبد الوهاب بن السبكى ت٧٧١هـ
- جمع الجوامع ـ مطبعة مصطفى البابى الحلبى.ط٢ سنة١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م

الشهرستانى ت ٥٤٨هـ
- نهاية الاقدام فى علم الكلام ـ مكتبة المثنى ببغداد

الشوكانى
محمد بن على
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . مصطفى البابى الحلبى ط سنة١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م

الطوسى
(أبو نصر السراج)
- اللمع ـ تحقيق وتقديم الدكتور/عبد الحليم محمود ،طه عبد الباقى سرور ـ دار الكتب الحديثة بمصر ومكتبة المثنى ببغداد سنة١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م.

القاضى عبد الجبار
- شرح الأصول الخمسة ـ تحقيق دكتور عبد الكريم عثمان ـ تعليق الامام أحمد بن الحسين ـ مكتبة وهبة سنة ١٩٦٥م.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ـ تحقيق فؤاد سيد الدار التونسية للنشر ط٢.
- المحيط بالتكليف تحقيق عمر السيد عزمى ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ـ الدار المصرية ـ للتأليف والترجمة.
- المغنى جـ١١ـ فى أبواب التوحيد والعدل .
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة ـ مطبعة مصطفى البابى الحلبى وشركاه سنة١٣٨٢هـ ، ١٩٦٥م.

- الجزء الخامس عشر النبوات والمعجزات.
- الجزء السابع عشر. الشرعيات .

عبد الرحمن بن جاد الله البنانى ت ١١٩٨هـ
- حاشية البنانى على جمع الجوامع للسبكى - مصطفى البابى الحلبى طـ٢ سنة ١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م .

على بن عبد الكافى السبكى ت ٧٥٢هـ
- وعبد الوهاب بن على السبكى ت ٧٧١هـ.
- الابهاج فى شرح المنهاج- تحقيق دكتور شعبان محمد
- اسماعيل -مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ط١ - ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

على بن محمد البعلى الحنبلى ابن اللحام ت ٨٠٣هـ
- المختصر فى أصول الفقه - طبع جامعة أم القرى - مكة المكرمة - تحقيق الدكتور محمد مظهر سنة ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزانى
- التمهيد فى أصول الفقه - تحقيق دكتور مفيد محمد ودكتور محمد بن على بن إبراهيم - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م .

محمد بن أحمد الغنوصى ت ٩٧٢هـ
- شرح الكوكب المنير - تحقيق دكتور محمد الزحيلى ودكتور نزيه حماد . مطبوعات جامعة أم القرى سنة ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

محمد بن عمر بن الحسين الرازى ت ٦٠٦هـ
- المحصول فى علم أصول الفقه - تحقيق طه جابر العلوانى - طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

محمد نظام الدين الأنصارى ت ١١٨٠هـ
- فواتح الرحموت - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .